# حوارات غير لائقة

**بسمة النسور**

قليل من المتابعة لمعظم البرامج التلفزيونية الحوارية الترفيهية، سيما في مصر ولبنان، مع مشاهير من الفنانات والفنانين، قد يصيب المتلقي صاحب الذائقة بالغثيان والاشمئزاز من مستوى الهبوط الأخلاقي وانعدام الحرفية الذي وصل إليه بعضهم ممن يعتبرون حالياً نجوم الإعلام، فأصبح كمّ الابتذال والسوقية معياراً لنجاحهم، ورفع سعرهم، وتسابق أصحاب القنوات لاستقطابهم، سعياً إلى كسب مزيدٍ من المتابعين، وبالتالي رفع نسبة الإعلانات في سوقٍ يشهد تنافساً مسعوراً. ما يثير العجب حقاً موافقة هؤلاء المشاهير (أغلبهم منَ الأثرياء) على الرضوخ لهذه المواصفات الساديّة والعدائية التي يعبّر عنها أولئك المحاورون في أسلوب طرح الأسئلة الاستفزازية غير اللائقة (المتفق عليها مسبقاً كما يبدو)، لجذب أكبر عدد من المشاهدين من عشاق الفضائح، بإحراج الضيف، وانتهاك خصوصيته، والتعامل معه مثل أيّ متهم يخضع للتحقيق في دائرة أمنية، ينبشون ماضيه، ويستعرضون علاقاته وخلافاته مع زملائه، يؤجّجون تلك الخلافات، ويسمحون بالإساءة للآخرين، وقد يصل الأمر إلى التحقير وتوجيه الشتائم الصريحة. وهو ما تترتب عليه، في أحيان كثيرة، نزاعاتٌ تصل إلى أروقة المحاكم، وتؤدّي إلى دفع تعويضاتٍ ماليةٍ كبيرة، فيتحقق للقناة السبق الصحافي وإثارة الجدل الواسع، بسبب سخافاتٍ يتبادلها سفهاء من الفنانين. معروفٌ أنّ أولئك الضيوف من المشاهير يتقاضون مبالغ طائلة، مقابل ذلك الامتهان المبرمج. ولعلّ ذلك المبرّر الوحيد بالنسبة لهم، للظهور في مقابلاتٍ تحقق أعلى المشاهدات، بمقدار ما ينجح مجريها في التنكيل بهم، وكشف خباياهم وتجريدهم من محبة الناس واحترامهم، إضافة إلى تكريس الصورة النمطية السلبية عن الوسط الفني باعتباره بيئةً منحلّةً أخلاقياً، ما يسيء إلى نماذج محترمة منهم، ترفض الانجرار إلى ذلك المستوى من الانحطاط.

تخرج فنانة بكامل أناقتها للحديث عن طليقها، تكيل له التهم جزافاً، وتشوّه صورته أمام الجميع، وتطرح نفسها ضحيةً تستعطف الجمهور المشغول بالتعليق على تسريحة شعرها، وعما يكشفه فستانها. وبالسؤال عن عدد العمليات التجميلية التي أجرتها. ويطلّ فنان له اسم وتاريخ، كي يستهزئ ويستخفّ بزميل له، ويسرد علينا كيف سرق ذلك الزميل دوراً كان من حقه. وتطلع فنانةٌ فرضها الزمن الرديء مغنيةً تحقق حفلاتها أعلى المبيعات، لتصف زميلةً تكبرها بالسن بأنّها مثل السيارة القديمة المستعملة! ويخاطب محاورٌ، يظن نفسه محققاً بوليسياً، ضيفة معروفة على قنوات «يوتيوب» من السهل تشخيص حالتها بالمرض العقلي، قائلاً: «أنتِ تافهة ورخيصة ويا عيب الشوم عليكي». ويُحضر مقدّم برنامج ترفيهي شهير بقرة إلى الأستوديو، وذلك للغمز من قناة فنانةٍ، تعاني من وزن زائد، ردّاً منه على تصريح منها، اعتبره مسيئاً لبلده في فضاء من التهريج والرخص والابتذال.

الأمثلة على المستوى المتدني في هذا السياق أكثر من أن تُحصى. وبالنتيجة، ينجح هؤلاء، كونهم مؤثرين، وقدوة لأعداد هائلة من المتابعين، في تكريس نمط تعامل خشن، سوقي، فظّ، وغير أخلاقي، يجهل آداب الحوار، ويفتقر إلى معايير احترام الآخر، ليصبح ذلك الأسلوب الفجّ في الخطاب «تريند» يتبعه الشباب، لإثبات أنّهم عصريون «وكول». وكي ندرك الدرك الأسفل الذي وصل إليه إعلامنا في هذا الحقل، يكفي أن نتابع حوارات ليلى رستم، مع نجوم الأدب والفنّ في مصر، في عصرها الذهبي. حوارات مهذّبة مثقفة أنيقة لائقة، بدماثة واحترام بالغ وحسن إصغاء، وحرص على عدم الاقتراب من حياة الضيف الخاصة، كونها شأناً يعنيه وحده، يُعتبر التجرؤ بتناولها إهانة شخصية، فأن يكون الضيف شخصية عامة ليس مبرّراً لتصبح حياته الشخصية نهباً للجمهور المتعطش للـ«أكشن». مضى ذلك الزمن الجميل الأنيق بكلّ مفرداته إلى غير رجعة، وإنّ لكل زمن معاييره المختلفة، وإن كنا نعيش في زمن بالغ الرداءة على غير صعيد، وقد انقلبت فيه المفاهيم وتردّت الأخلاق، لكنّ ما وصل إليه بعض الإعلاميين تجاوز حدود المنطق بذريعة الإعلام الحرّ، وذلك ما يستدعي دقّ نواقيس كثيرة من باب احترام مشاعر المتلقي وذكائه.

# في طريق عودة الاتفاق «الكارثي»

**سميرة المسالمة**

تبقى العلاقات الأميركية - الإيرانية المحطة الأهم في السياسة الخارجية للرئيس الأميركي جو بايدن، إذ بدأها من المكمن الذي أجّج الخلافات، بفتح مسار «الطريق الطويل للمحادثات» بحسب تصريح بايدن نفسه، ووضع مصير مختلف للاتفاق النووي الإيراني الجديد عن سابقه، الموقّع عليه عام 2015 في ظلّ حكومة الرئيس الديمقراطي السابق، باراك حسين أوباما، وذلك لرسم ملامح مسار يختلف عن تصوير الواقعة أنّها مجرّد خطوة إلى الوراء، أو إلى ما قبل قرار الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب (8/ 5/ 2018) انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، والذي وصفه آنذاك «بالكارثي» وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على النظام الإيراني، مميزاً، خلال إعلانه عن ذلك، بين الحكومة والشعب، أنّ «الإيرانيين يستحقون حكومة تحقق أحلامهم وتحترم تاريخهم». وما زالت المحادثات الجارية في فيينا ضمن سياق مرحلتها الأولى، كما كان الحال قبل الاتفاق.

تحقيق انتصار لمصلحة أيّ من الطرفين على طاولة التفاوض يحتاج عوامل قوة مؤثرة لكل منهما على الآخر، فبينما انتهجت إيران التصريحات الإعلامية وسيلة ردع لتخفيف آثار العقوبات التي أدّت إلى انهياراتٍ متلاحقةٍ في الاقتصاد، كان في مقابل ذلك ثمّة للولايات المتحدة أوراقٌ عديدة تستخدمها لإضعاف موقف إيران واستنزافها من مختلف النواحي، منها ورقتا العزل السياسي والعزل الاقتصادي، كما ثمّة ورقة الضربات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، لا سيما عبر إسرائيل. ولم ينتهِ هذا الأمر مع رحيل إدارة ترامب، كما ظهر في الضربات المباشرة وغير المباشرة الأميركية والإسرائيلية الموجهة ضد إيران في الأشهر أو الأسابيع الأخيرة.

يمكن الحديث، من جهة إيران، عن ملاحظتين: أولاً، لا يمكن لها، وفقا لإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية، أن تذهب إلى النهاية، أو أن تجتاز العتبة التي تدخلها في صراع مباشر لا مع أميركا ولا مع إسرائيل، لأنّها تعرف أنّ ذلك سيدفّعها أثماناً باهظة، ما يفسّر عدم قيامها بأيّ رد على الضربات الأميركية والإسرائيلية الموجعة التي وجهت إليها طوال الأعوام الماضية. ثانياً، إنّها تنتهج في ردّها استراتيجيتين: الأولى، تتمثل بامتصاص الضربات الأميركية والإسرائيلية. والثانية، تتمثل باستخدامها الأذرع الميليشياوية التابعة لها في المنطقة في العراق وسورية ولبنان واليمن.

مع ذلك، فالمهادنة الأميركية سواء بالتصريحات، أو حتى في الدخول إلى نفق المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني، يمكن أن يُحتسبا، من وجهة النظر الإيرانية، خطوة على طريق حصد الانتصار، وهو ما لم تبدّده التصريحات الأميركية، الأمر الذي يمكن توظيفه في الملفات اللاحقة للملف الإيراني في المنطقة، ومنها سورية، فقد عزّزت عودة التفاوض موقف إيران في سورية على حساب الموقف الروسي، ومساحة هيمنته على النظام السوري. ومن هنا، يمكن أن نفهم تسارع خطوات دول خليجية وإقليمية نحو الانفتاح على إيران، وضمن ذلك تأتي ملامح الانفراج في تزايد الحديث عن عودة العلاقات العربية (وبخاصة الدول المتخوفة من التقارب الأميركي - الإيراني) مع الرئيس بشار الأسد، في خطوة استباقية وتمهيدية ووظيفية لدوره وسيطاً عربياً مع إيران، إضافة إلى الدور العراقي الحالي في مقابل التساهل في الملف اليمني والتفاوض مع الحوثيين.

> ما إن تغير ساكن البيت الأبيض حتى بدأت سياسات دول عربية تتغير، من دون أي مبرّر حتى

ومع ذلك، ما يفترض إدراكه أنّ التصارع أو التجاذب بين الولايات المتحدة وإيران لا يتعلق بالموضوع السوري، ولا العراقي بالطبع، وإنّما يتعلق، وفق الذهنية الأميركية، بإحباط محاولة إيران الاستحواذ على الطاقة النووية، وبأمن إسرائيل، وتحجيم النفوذ الإيراني في المشرق العربي، وتحت شعارات مسألة حقوق الإنسان. وضمن ذلك، كلا الملفين، السوري والعراقي، يتبعان ضمنياً للملف الإيراني من جهة، والقبول الإسرائيلي بهما من جهة مقابلة، بما يحقق استخدامهما أدوات شرطية حدودية لحفظ أمنها، وتحقيق مطامحها في تبادل فتح الأسواق معها، والتي بدأت في مرحلتها الثانية من الإمارات وتمدّدت إلى البحرين وعُمان والمغرب والسودان بشكلها العلني، وغيرهم من تحت الستار. قد يقضّ الاتفاق المأمول دولياً مضاجع بعض الدول الخليجية، وقد يكون على غير هوى إسرائيل بتفاصيله الكثيرة، لكنّه حتماً سيكون مضبوطاً بما يحقق الشرط الإسرائيلي. وهو، في الوقت نفسه، يبدّد مساعي المعارضة السورية الراغبة في مزيد من التضييق على إيران لدورها المدمر في سورية، ومسؤوليتها عن استمرار حرب النظام السوري على الثائرين عليه. لكن، وفق نظرة المجتمع الدولي، الاتفاق عنصر حماية من الطموح الإيراني الكارثي في صناعة القنبلة النووية، ومخاوف استخدامها، أو حتى التلويح بذلك، بما يهدّد الأمن والاستقرار العالميين، ما يضعنا في حالةٍ من فوضى المشاعر، فمن جهةٍ، يقوّض الاتفاق مساعي إيران في أن تكون قوة عظمى، ويحدّ من تطورها النووي، ولاحقاً الصاروخي. ومن جهة مقابلة، قد توسع الانفراجة التي يحققها الاتفاق لإيران من أدواره الشيطانية في المنطقة، ومنها سورية، وتعمّم تجربة فرض واقع الأنظمة الديكتاتورية الشبيهة به.

في أيّ حال، ما يجري يمكن تعريفه في حقل السياسة بإعادة تموضع، حيث معظم الأطراف الدولية التي كانت إلى فترة قريبة تقف في مواجهة بعضها بعضاً، بكلّ الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، تقوم حالياً بمراجعة مواقفها وعلاقاتها وسياساتها، ما يؤكّد خواء المبادئ، وأنّ الدول تؤسّس سياساتها على المصالح التي تخدم الأنظمة الحاكمة، وعلى مكانتها دولة أو سلطة، وليس على قيم الحق والعدالة، وهذا ما يمكن أن نفهمه من محاولة هذه الدولة أو تلك الانفتاح على إيران أو على أتباعها من الدول. ومن جهة ثانية، يعكس هذا التطور حقيقة غياب النظام العربي، كنظام متمحور حول ذاته وأولوياته ومصالحه، إذ ما إن تغير ساكن البيت الأبيض الأميركي، حتى بدأت سياسات دول عديدة تتغير، من دون أي مبرّر أو مقابل حتى، وهو ما يؤكد خواء ما يسمّى النظام الرسمي العربي.

(كاتبة سورية)

## كاريكاتير

**عماد حجاج**

# العجز الفرنسي في بيروت

**وائل نجم**

لم تحمل زيارة وزير خارجية فرنسا، جان إيف لودريان، إلى بيروت، جديداً بخصوص انسداد أفق الحلّ السياسي في لبنان، سوى التهديدات التي أطلقها الرجل قبيل وصوله الأربعاء الماضي، أنّ بلاده ستتخذ إجراءات عقابية بحقّ معرقلي تشكيل الحكومة ومعوّقيه، من دون أن يسمّي أحداً من أولئك، بل أبقى على حديثه عاماً. كما أنّه لم يكشف طبيعة العقوبات الفرنسية، وإن كان الحديث جرى عن منع دخول الأراضي الفرنسية، وحجز أموال، وشيء من هذا القبيل.

حصر لودريان لقاءاته الرسمية برئيسي الجمهورية، ميشال عون، والمجلس النيابي، نبيه برّي، وبرئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري، ولقاءاته غير الرسمية مع شخصيات سياسية وناشطين في المجتمع المدني، ولم يسمع أيّ من هؤلاء جميعاً، بحسب ما رشح عن اللقاءات، أيّ أفكار جديدة لتطبيق المبادرة التي كان الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أطلقها في بيروت قبل نحو سبعة أشهر في أثناء لقائه الطبقة السياسية اللبنانية لتشكيل «حكومة مهمّة» تقوم بالإصلاحات المطلوبة. جلّ ما سمعه هؤلاء من لودريان هو التمسّك بالمبادرة، والتلويح والتهديد بالعقوبات، وتوبيخ المسؤولين وتحميلهم المسؤولية عمّا آلت إليه الأوضاع. كما دعا ناشطي المجتمع المدني إلى التحضّر للانتخابات النيابية.

والحقيقة أنّ زيارة لودريان والتلويح بالعقوبات كشفا أولاً فشل المبادرة الفرنسية لتشكيل «حكومة مهمّة»، لأنّه كان مطلوباً في المبادرة تشكيل الحكومة خلال 15 يوماً، أي كان يُفترض أنْ يحصل هذا في منتصف سبتمبر/أيلول من العام الماضي، غير أنّ شيئاً من ذلك لم يحصل. وثانياً كشفا العجز الفرنسي عن فعل أيّ شيء في لبنان، فلا المبادرة بشكلها الإيجابي قد أقنعت المسؤولين عن تعطيل الحكومة بتسهيل عملية التشكيل، ولا العقوبات الفرنسية، إنْ أخذت طريقها إلى التطبيق، ستجبر أولئك المسؤولين على تنفيذ المبادرة وتسهيل التشكيل. عملياً، لا شيء سيتغيّر في المشهد سوى الذهاب إلى مزيد من التعقيد، ومن تفاقم الأزمة مالياً واقتصادياً وسياسياً وربما أيضاً أمنياً. كما أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ فرنسا فشلت حتى الآن، على أقلّ تقدير، في إقناع الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءاتٍ عقابيةٍ بحق مسؤولين لبنانيين، وهو ما يحتاج إجماع دول الاتحاد، وهذا غير متاح حالياً، لأنّ دولاً في الاتحاد ترفض ذلك. وبالتالي، فإنّ أيّ عقوبات محتملة ستظلّ فرنسية، أو قد تشارك فرنسا فيها بعض دول الاتحاد، وهو ما لا يخشاه معطّلو تشكيل الحكومة ومعرقلوه في بيروت.

أمّا عن سبب العجز الفرنسي في بيروت عن الحلّ، فإنّه يعود، في بعضه، إلى جهل فرنسي بما آلت إليه الطبيعة السياسية في لبنان بعد عقود من مغادرة فرنسا أراضيه. وهنا يدلّل بعضهم على هذا الجهل، أو أقلّه على عدم المعرفة الكافية بطبيعة لبنان الجديدة، باستعجال إطلاق المبادرة الفرنسية بعد انفجار المرفأ، كما لو أنّ لبنان محافظة فرنسية، ولا تأثير لأيّ قوى أخرى فيه. أمّا عن بقية الأسباب فمنها عدم امتلاك فرنسا أدوات الضغط الكافية على المسؤولين المعنيين مباشرة بمسار تشكيل الحكومة، فضلاً عن وجود قوى إقليمية ودولية أخرى لها تأثيرها المباشر والكبير على المشهد اللبناني، وتلك القوى لن تُفسح المجال لفرنسا «على البارد المستريح» للإمساك بتلابيب القرار اللبناني. ربما ليست فرنسا معنيّة كثيراً بإيجاد حلول للأزمة السياسية في لبنان بقدْر ما هي معنيّة بحجز موقع نفوذ لها في منطقة شرق المتوسط، كما لو أنّها إحدى دوله، خصوصاً أنّ نفوذها وحضورها آخذان بالتراجع في ساحات أخرى، لا سيّما في شمال أفريقيا وربما بقية القارّة السمراء. ولذلك، هي تتطلّع إلى الحفاظ على موقعها في لبنان الذي لطالما نظرت إليه على أنّه حصّتها في هذه المنطقة، لكن يبدو أنّها لن تتمكّن من حجز هذه الحصّة، في ظلّ التوازنات والأوراق التي يجري خلطها من جديد.

جاء لودريان إلى بيروت بتفاهم مع نظيره الأميركي، أنتوني بلينكن، وقد تكون في خاطر كليهما نيّة لوضع حدّ لأيّ تمدّد روسي محتمل تجاه بيروت، وكذلك لنفوذ إيران الواضح والمؤثّر في لبنان، وكخطوة استباقية لأيّ تفكير تركي بالالتفات نحو هذا البلد، لكنّ الخطوة الفرنسية كشفت أنّ فرنسا القرن الواحد والعشرين ليست فرنسا القرن العشرين التي تقاسمت كلّ هذا الشرق مع بريطانيا في محاصصةٍ خدمت مائة عام، وهي الآن ربما تلفظ أنفاسها الأخيرة.

(كاتب لبناني)

# تونس والجائحة...

**المهدي مبروك**

أعلن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، يوم 7 مايو/ أيار الجاري، عن الحجر الصحي الشامل ثمانية أيام، في تزامن مع عطلة عيد الفطر التي تشهد تنقلاً كثيفاً بين المدن، يعود خلالها المواطنون الى أهاليهم ومدنهم وقراهم الأصلية، آتين إليها من مناطق عملهم وإقاماتهم. كما تشهد المحلات التجارية ودكاكين بيع الملابس والحلويات اكتظاظاً غير مسبوق. وقد قرّرت الحكومة اتخاذ تلك القرارات لكسر حلقة عدوى كورونا، علماً أنّها تأتي في ظل حظر التجول وإغلاق الفضاءات المدرسية مرتين متتاليتين، تجاوزتا الشهر تقريباً.

كيف تحوّلت قصة النجاح التونسية في موجة الوباء الأولى، من مارس/ آذار إلى أغسطس/ آب 2020، حين سجلت البلاد رقماً من أقلّ ما سُجل دولياً، سواء في عدد الإصابات أو الوفيات؟ منظمة الصحة العالمية أشادت بذلك. كما ظلت تونس من دون تسجيل أيّ إصابة طوال شهرين متتاليين. ثم انهار كلّ ذلك المنجز بشكل متواصل، ابتداء من سبتمبر/ أيلول 2020، وسجلت البلاد أرقاماً قياسية تجاوزت 115 وفاة يومياً. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في الأيام الأخيرة، فانّ جلّ الخبراء يتوقعون الأسوأ في الأسابيع المقبلة، خصوصاً في ظلّ وصول المؤسسات الصحية العامة والخاصة إلى طاقتها الاستيعابية، والنقص الحادّ في الأوكسجين، مما جعل البلاد تلتجئ إلى استيراده بشكل سريع من الجزائر، وما زال الأمر مطروحاً. ويحدث هذا كله في بلد كان يتفاخر بنظامه الصحي، ومؤسساته التي تقدّم خدمات صحية ذات جودة عالية، ما جعلها قبلة لرواد السياحة الصحية، يأتي إليها الناس من دول المغرب العربي المجاورة وأفريقيا. علينا أن نستحضر عوامل أدت إلى هذا التراجع الخطير في إدارة الأزمة الصحية التي لم تشهد لها تونس مثيلاً منذ استقلالها.

العامل الأول الذي يعثر كلّ الأوراق هو عدم الاستقرار الحكومي، إذ شهدت مدة الوباء ولاية أربعة وزراء صحة، كلّهم أقيلوا لأسباب تتعلق بتغير الحكومة أو بعدم انسجامهم مع الفريق الحكومي، فحتى الوزير الحالي (طبيب عسكري) يشرف على تسيير وزارةٍ أقيل منها قبل أشهر، غير أنّ رفض رئيس الجمهورية قبول الوزراء الجدد لأداء اليمين فرض عليه أمراً واقعاً وظلّ في وزاراته. لم يكترث الرجل لقرار الإقالة، وظلّ يجتهد في محاربة الوباء، على الرغم من السياق الصعب وضعف الموارد البشرية والمادية المخصصة لمواجهة الوباء، خصوصاً أنّ تونس تمرّ بأزمة مالية حادّة، بل هي على وشك الإفلاس.

حالَ عدم الاستقرار السياسي وتغير الفرق المشرفة على قطاع الصحة دون رسم استراتيجيات مواجهة يمكن متابعتها وتقييمها، فضلاً عن تحيينها وتعديلها حتى تبلغ درجات عليا من النجاعة والجدوى. يحدث هذا كله في مناخ سياسي يحتدم فيه صراع الصلاحيات إلى حد العبث بين مؤسسات الحكم، رئاسات الجمهورية والحكومة والبرلمان. تدور معارك طاحنة بشأن الصلاحيات، ما عطل السير العادي لدواليب الدولة. يشعر التونسيون أنّ السفينة تكاد تغرق ولا ربّان يوجهها، وذلك ما حال دون التعبئة النفسية والاجتماعية لمواجهة الوباء، خصوصاً في ظلّ تراجع المجتمع المدني في إسناد الحكومة لأسباب عديدة، ذات صلة بعدم الاستقرار السياسي هذا، وغياب خطة من أجل توظيف مبادراته وتثمينها.

يعود العامل الثاني إلى الأزمة الاقتصادية الحادّة التي تعيشها المالية العمومية، ما جعل الدولة عاجزة عن توفير الإمكانات المادية واللوجستية اللازمة، ذلك أنّ قطاع الصحة يعاني من مشكلاتٍ هيكلية ظلت تتراكم منذ عقود، إذ تقادمت جلّ التجهيزات الطبية وعجزت البلاد عن تجديدها بما يواكب التقدّم التقني الحاصل في الميدان. وعلى الرغم من جودة التكوين للكادر الطبي وشبه الطبي، فإنّ جهوده المضنية عادة ما ترتطم بقلّة الإمكانات. تسجل البلاد منذ سنوات هجرة مزدوجة لأطباء القطاع العام، إما إلى القطاع الخاص، حيث الإمكانات التقنية والمالية متوفرة، وأحياناً إلى حد البذخ، أو إلى الخارج، حيث يحظى الطبيب التونسي بسمعة طيبة، وعادة ما تكون الوجهة ألمانيا أو كندا أو فرنسا أو دول الخليج. حالت قلة الإمكانات دون اقتناء ما يكفي لتقصّي المرض أو التلقيح أو استقبال المرضى... إلخ. إنّه نزيفٌ أنهك القطاع.

> ما زال الأمل معقوداً على أن تتجاوز تونس محنتها العسيرة

العامل الثالث الإخفاق الاتصالي الذريع الذي رافق إدارة الأزمة، ما جعل سلوك المواطن التونسي، ابتداءً من الموجة الثانية في سبتمبر/ أيلول، يتغير، إذ لم تستطع وزارة الصحة، على الرغم من محاولتها أن تبتكر خطة اتصالية ذات جدوى، تغير سلوك الناس باتجاه احترام الإجراءات التي يتم اتخاذها، بل بدا في سلوكاتهم أحياناً، كثيرٌ من الاستخفاف، فلم تلتزم فئات واسعة بالكمامة أو احترام المسافة... إلخ. قد يبدو الأمر غريباً، لكنّ إحساساً ما يعتري جلّ هؤلاء بأنّ دولتهم خذلتهم في هذه المعركة، وتركتهم بلا سلاح سوى التعليمات الفوقية، وتطالبهم بالامتثال لها، وفي الوقت نفسه تمنع عنهم العمل، للحصول على رغيفهم. كما أنّهم يشعرون بأنّ الطبقة السياسية هي من يتحمّل مسؤولية ما يحدث لهم. لقد رأوا تظاهرات ضخمة حرّكتها الأحزاب في ذروة الوباء. أفقد هذا «النفاق السياسي»، كما يصفه هؤلاء، الحملة الاتصالية التي كانت باهتة القدرة على التعبئة. وشكلت تلك المآخذ عائقاً اتصالياً، يبدد كلّ الرسائل وإن كانت هذه نبيلة.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)



# الهبّة الفلسطينية والحركة الثورية في المنطقة

**حيّان جابر**

نشهد في المرحلة الراهنة عديداً من أشكال المقاومة الشعبية داخل البلدات والمدن الفلسطينية، كما يحدث الآن في القدس وحي الشيخ جرّاح. وتعتبر هذه التحرّكات امتداداً كاملاً لمجمل أشكال المقاومة الشعبية التاريخية والراهنة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ النكبة، من أحداث يوم الأرض إلى الانتفاضتين، الأولى والثانية، ما يؤكّد على إصرار الفلسطينيين وعزيمتهم على النضال حتى استعادة كل حقوقهم المستلبة، من دون أن نهمل بعض المتغيرات الحاسمة والمؤثرة على الصعيدين، الذاتي والموضوعي، فمن الناحية الذاتية بات تأثير السلطة السلبي واضحاً للعيان، ما دفع محسوبين عليها من منتسبي حركة «فتح» إلى التعبير عن هذه الأزمة، كما ظهر إلى العلن في أعقاب الإعلان عن العملية الانتخابية منذ بدايات العام الحالي، وهي امتداد لحالة خلافية عميقة داخل الحركة، المعروفة بحزب السلطة قبل هذا التاريخ، وهو ما جاءت عليه مقالة الزميلة ميس أندوني في ملحق فلسطين- العربي الجديد لشهر إبريل/ نيسان، والمعنون «فتح بعد الانتخابات: تفتّت أم تيار تحرّري؟». وفي كلّ الأحوال، سبقت للكاتب ولغيره الإشارة إلى تأثيرات العامل الذاتي السلبية في مناسبات عديدة، ولسبل تجاوز هذا العائق وتمكين مقومات حركة التحرّر الوطنية في أسرع وقت، وبأفضل شكل ممكن.

المتغير الثاني هو التحولات والمتغيرات الإقليمية التي يصعب حصرها في مقالة واحدة، مثل التهافت الرسمي العربي نحو التطبيع، والصراعات السياسية والعسكرية بين دول المنطقة وفي داخلها، وأهمها تصاعد الحركات الثورية والاحتجاجية الشعبية، المعروفة إعلامياً بمصطلح الربيع العربي، إذ تجد في الهبّات الفلسطينية الحاصلة أخيراً نموذجاً حياً من أجل محاكاة (وتقييم) تأثير هذا المتغير الإقليمي على محورية الصراع مع الدولة الصهيونية، وأخلاقيته وأهميته، من ناحية، وعلى دعمه من شعوب ودول المنطقة من ناحية أخرى، فمنذ بدايات الموجة الثورية في المنطقة العربية، ونحن نستمع إلى تحليلاتٍ تناصب حركات المنطقة الاحتجاجية والثورية العداء العلني أو المبطن، باعتبارها انحرافاً عن تناقض المنطقة الرئيسي مع الدولة الصهيونية، وتسويغاً لوجودها، من خلال اتهام الحركات الاحتجاجية بالعمالة الخارجية وزرع الطائفية والانقسام وتحميلها مسؤولية تدمير الدولة والمجتمع، وها قد حانت لحظة الحقيقة، من أجل تبيان صحة هذه الادعاءات من زيفها.

وقد سبقت موجات المقاومة الشعبية المتلاحقة أخيراً مسارعة بعض أنظمة المنطقة نحو التطبيع مع الدولة الصهيونية، أو نحو مهادنتها، والاعتراف بها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما في اتفاقيات التطبيع الإماراتية والبحرينية والسودانية والمغربية، وكما في مفاوضات ترسيم الحدود اللبنانية - الصهيونية، وكذلك في العلاقة غير المباشرة عبر الوسيط الروسي بين النظام السوري والدولة الصهيونية. ويظهر من هذه الصورة الشاملة حجم الهرولة الإقليمية الرسمية نحو الدولة الصهيونية، من دون أيّ اعتباراتٍ سياسيةٍ وأخلاقيةٍ وحقوقية، وكأنّ الدولة الصهيونية جزءٌ أصيل وثابت من تركيبة المنطقة، بل هناك مؤشّرات موثقة رسمياً تثبت صحة هذه الاستنتاج، مثل الانسياق الرسمي العربي والإقليمي مع الخطوات التطبيعية المتّخذة، خصوصاً إن قارنّا هذه البيانات والمواقف المعلنة مع نظيرتها إبّان توقيع مصر اتفاق كامب ديفيد، إذ لم يجرِ اتخاذ أيّ موقف رسمي عربي تجاه المطبّعين الجدد، كما لم يشن محور الممانعة أيّ هجوم عليهم، بل على العكس نشهد في الفترة الأخيرة تقارباً رسمياً سورياً - إماراتياً معلناً ومتسارعاً! وعليه، نحن أمام صورة فجّة عن حقيقة النظام الرسمي العربي، بما فيها الأنظمة التي تدّعي الممانعة ودعم المقاومة، وهو مرتبط بصورةٍ طرديةٍ مع نجاح النظام الرسمي العربي في قمع الحركة الاحتجاجية والثورية العربية وإفشالها حتى اللحظة، فإذا ما استثنينا التجربة التونسية التي يعتبرها بعضهم النموذج الوحيد على نجاح الحركة الثورية في تشييد دولة المواطنة والديمقراطية؛ على الرغم من تحفظ الكاتب على ذلك؛ نجد أن مجمل الدول التي شهدت حركات ثورية واحتجاجية منذ نهايات الـ2010، قد نجحت أنظمتها بدعم إقليمي ودولي في حماية جوهر النظام أو كامله، من البحرين وسورية واليمن وليبيا، وصولاً إلى مصر والعراق ولبنان والمغرب والجزائر وطبعاً السودان. وهو ما يؤكّد على أنّ سياسات النظام الرسمي العربي وتوجهاته الحاصلة اليوم، هي جزء من بنيته الحقيقية التي أنكرها وربما ما زال بعضهم ينكرها، بل يمكن الذهاب إلى أكثر من ذلك، إلى حد اعتبار أنّ مسار التنازل والاستسلام والتحالف مع الدولة الصهيونية هو جوهر هذه الأنظمة الخفي منذ القدم، وذلك نتيجة خشية النظام الرسمي من ردّ فعل المارد الشعبي، الأمر الذي دفعه اليوم تحديداً، بعد احتفاله بهزيمة الحركة الثورية والاحتجاجية، إلى إظهار حقيقة مواقفه، من دون مساحيق تجميل خادعة، تحت شعارات الممانعة ونصرة الحق. بل، أكثر من ذلك، إذ تجاهل النظام الرسمي العربي اليوم إصدار بيانات التنديد والشجب تجاه الممارسات الصهيونية، أو حتى دعم الحقوق الفلسطينية، لا سيما نظام الأسد الممانع الذي كان قد اتهم الحركة الثورية السورية بالمؤامرة الكونية عليه، وعلى محور المقاومة، خدمة لإسرائيل، وها نحن نشهد حقيقته المتصالحة مع الدولة الصهيونية بشكل متكرّر ودوري.

> بات الخوف من المارد الشعبي اليوم مغيّباً، بعد تشريد شعوب المنطقة، وأسر أو قتل ناشطيها السياسيين والإعلاميين

في الختام، لا بدّ من التذكير بأنّ جميع المواقف الرسمية العربية، بما فيها أو ربما في مقدمتها، مواقف نظام الأسد الممانع من الهبّات الشعبية الفلسطينية السابقة، كانت نتيجة ضغط الشارع وخوفاً من خروجه عن سيطرتها، إذ لطالما سارعت الأنظمة إلى استيعاب حجم الغضب الشعبي، عبر إعلان اجتماع طارئ في جامعة الدول العربية، وإطلاق مئات الوعود الكاذبة حول دعم صمود الشعب الفلسطيني مادّياً وإعلامياً وسياسياً، وتحذير الدولة الصهيونية وداعميها الغربيين من مغبة اختبار الصبر العربي، مهدّدين بالتحرّك عسكرياً، من دون تنفيذ أيّ من هذه الأكاذيب سوى إرسال بعض النقود والتبرّعات الشعبية غالباً، أي تلك التي تجبيها الجمعيات والهيئات الناشطة من الشعوب مباشرة فقط. في حين بات الخوف من المارد الشعبي اليوم مغيّباً، بعد تشريد شعوب المنطقة، وأسر أو قتل ناشطيها السياسيين والإعلاميين، بل تقليب الشعوب بعضها على بعض، عبر زرع أكاذيب مضلّلة عن عمالة الحركات الاحتجاجية والثورية العفوية. لذا، علينا أن نعي جيداً أنّ الشعوب الحرّة والمناضلة هي نصيرنا الوحيد. وعليه، فإنّ حريتها وتحرّرها من قيود الاستبداد والتخلف عامل قوة وليس ضعفاً، سوف يؤدي إلى تمكينها من فرض رؤيتها وإرادتها، لا سيما في الصراع الفلسطيني/ العربي، بل والعالمي - الصهيوني.

(كاتب فلسطيني)

تظاهرة في غزة تضامناً مع أهالي حيّ الشيخ جراح (علي جاد الله/ الأناضول)

# في قضية القدس عربياً

**معن البياري**

طلبت دولة فلسطين أن يكون الاجتماع الطارئ لجامعة الدول العربية اليوم الاثنين على مستوى وزراء الخارجية، وليس اجتماعا للمندوبين كما كان مقرّرا، لبحث اعتداءات القوات الإسرائيلية في القدس المحتلة، فاستُجيب لها. يندسّ هذا الخبر بين ما تأتي به الفضائيات ووكالات الأنباء من صور للاعتداءات الإسرائيلية الموصوفة، في محيط الأقصى، وفي جوار حي الشيخ جرّاح وعموم القدس العتيقة. وشيءٌ من التأمل في الخبر المذكور يجيز سؤالا عديم القيمة، عمّ كان سينقُص على المرابطين في القدس، والذين يقاومون شرطة الاحتلال وعسكره، في هذه الليالي الأخريات الكريمة، لو أن اجتماع اليوم عقده ممثلو الدول العربية الأعضاء في الجامعة العتيدة. ولمّا قال سفير فلسطين في مصر ومندوبها في الجامعة، ذياب اللوح، بجدّية ظاهرة، إن هناك ضرورة لأن تنتج عن الاجتماع «قراراتٌ وإجراءاتٌ عمليةٌ ترتقي إلى مستوى الحدث الكارثي غير المسبوق»، فإن توقّفا عند هذا القول قد يجعلك تغبط هذا الرجل على افتراضه أن شيئا مما جاء على لسانه قد يخلص إليه الاجتماع، منعدم الأهمية. عندما يرفرف علم دولة الاحتلال في ستّ عواصم عربية، وعندما يُكتفى برمي إسرائيل بعبارات إدانة واستنكار في بياناتٍ رتيبة اللغة، وعندما لا يلقى الصلف الإسرائيلي في غير اعتداء وعدوان، وفي غير مجزرة ومقتلة، وفي غير موقعة استيطان ونهب ومصادرة أرض، أيا من «الإجراءات العملية» التي يشتهيها ذياب اللوح، فإن دولة الاحتلال لن تقيم وزنا لمن لا وزن له، ولن تكترث ببياناتٍ ركيكة، يصدرها اجتماع وزراء أو مندوبين، وهي التي، للتذكير فقط، لم تصرف وقتا في أي أخذٍ وردٍّ على ما سميت المبادرة العربية للسلام، لمّا أعلنت قبل نحو عقدين. ولا يضرب واحدُنا في الرمل لو جزم أن البيان الذي سيصدر عن اجتماع الوزراء العرب الليلة سيكون نافلا، وربما مضحكا، ولن يحفل به المتبتلون الصامدون الشجعان في القدس، وهم يحمون بيوتهم، ويسيّجون باب العمود وفناءات الحرم القدسي بإرادة البقاء والمقاومة.

من المتوقع أن يعقد مجلس الأمن في الأمم المتحدة اجتماعا خاصا، يبحث الأوضاع المحتدمة في القدس المحتلة. والمؤكد أن ما سيصدر عنه من كلام (ليس من قرار مرتقب) لن يجعل سلطة النهب والعزل، ونظام التمييز العنصري الإسرائيلي، ترعوي، وهي التي قتلت في أربع ساعات نحو ستين فلسطينيا، باستخفافٍ معلن، تظاهروا عند حدود قطاع غزة، قبل ثلاثة أعوام، في مفتتح مسيرات العودة غير الموفقة، ثم لم يهمس في أذن أيٍّ من مسؤوليها أحد في «المجتمع الدولي» يستفظع الجريمة الموصولة بسابقاتٍ مثلها وأخرياتٍ بعدها. أما وأن اجتماعا لمنظمة التعاون الإسلامي من المقرّر أن يجتمع غدا الثلاثاء لبحث الأحوال في القدس والاعتداءات الإسرائيلية، فذلك ليس سوى مناسبة مستجدّة لإراحة أنظمة العالم الإسلامي ضمائرها، فبيانٌ جديدٌ يضاف إلى ما تراكم مثله من قبل سيعدّ مساهمةً في نصرة المقدسيين. وذلك فيما بقاء سفراء إسرائيل في غير عاصمة عربية وإسلامية، واستمرار علاقات اقتصادية واستخبارية وأمنية ومبادلات تجارية نشطة مع دولة الاحتلال أمورٌ لا يحسُن الاقتراب منها، أو نقاشها، فتعبيرات غضبٍ لفظيٍّ تكفي المؤمنين شر القتال. لا يجوز التبخيس من قيمة العمل الدبلوماسي والاتصال مع دول العالم، ولا حتى من إصدار بيانات التضامن والمؤازرة. إنما هو القول هنا للأعور في عينه إنه أعور، فشديدة البؤس والرثاثة هذه الأوهام التي تتوطّن في مدارك صانع القرار العربي، أنه يؤدّي ما عليه عندما يرفع مستوى التمثيل في اجتماع لجامعة الدول العربية، عديمة النفع وناقصة الأهلية، من مندوبين إلى وزراء خارجية. والقضية في القدس لا تتعلق بأن 12 عائلة في حي الشيخ جرّاح في القدس العتيقة مهدّدة بالطرد من منازلها، بدعوى تطبيق أحكام القضاء الإسرائيلي، إنما هي قضية الحق الفلسطيني، من مبتدئه قبل نكبة 1948 التي تحلّ ذكراها بعد أيام وصولا إلى لحظة القاع الفلسطيني الذي نعاين ونعرف، وإلى راهن البؤس العربي المشهود، ومن جديد علائمه أن دولة عربيةً، صارت توصف أخيرا، بأنها «مركزية» تدعو إلى «خفض التصعيد» في القدس.. ثم يأتيك ذياب اللوح، ويطالب بإجراءاتٍ عمليةٍ في اجتماع بضعة وزراء عرب.

# ماذا أنتم فاعلون؟

**سامح راشد**

لم يبقَ سوى أسابيع قليلة، وتشرع إثيوبيا في تنفيذ المرحلة الثانية في ملء بحيرة سدّ النهضة. وعلى الرغم من إخفاق الاتحاد الأفريقي في كلّ مراحل الأزمة، تبقي القاهرة والخرطوم عليه، راعياً شكلياً لمسار التفاوض المتعثر. وبعد عشر سنوات حافلة بالمفاوضات والتصريحات والتطورات، ما زال مسؤولو الدولتين يقومون بجولاتٍ ولقاءاتٍ لشرح أبعاد الموقف، وتوضيح مخاطر الأزمة.

وأمام هذا العقم في التفكير والانسداد المتكرّر في الأزمة، وإعادة تدوير الخطوات نفسها مرّات ومرّات، ثمّة تساؤلات قديمة تفرض نفسها مجدّداً، إذ ازدادت بمرور الوقت وجاهة ومنطقية. فبعد عقد من المفاوضات والمناورات، لا أحد يعلم تحت أيّ إطار قانوني كانت تجري المفاوضات... القانون الدولي؟ أم المعاهدات الثنائية السابقة؟ بل من المشروع الآن التساؤل عن محتويات أجندة التفاوض؟ وما معايير ترتيبها، وعلى أيّ أساس تم وضع أولوياتها؟

في مايو/ أيار 2014 قرّرت أربعة أطراف دولية مهمة (البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والصين وإيطاليا) الامتناع عن تقديم تمويل المشروع أو تسهيله، بسبب رفض مصر له. لماذا لم تتمسّك مصر بهذا الموقف، ولم تصرّ عليه حتى التوصل إلى اتفاق، شرطاً مُسبقاً للمضيّ في المشروع؟

وبعد أشهر قليلة من هذا التطور المهم، ظهرت فجأة فكرة «إعلان المبادئ». وروّجه إعلام البلدين إعلان هزيمة إثيوبيا ووثيقة إذعانها للقاهرة والخرطوم. لكنّ أحداً في مصر أو في السودان، فسّر سبب إصدار إعلان المبادئ أصلاً؟ وما الهدف منه والمصلحة المبتغاة من ورائه؟ وهل جسّدت بنوده ذلك الهدف أو تلك المصلحة؟ لقد منح الإعلان إثيوبيا مسوّغاً قانونياً حاججت به الدول والمؤسسات الدولية. ونجحت بالفعل في استدرار التمويل لمشروع السدّ، فلماذا لم يتضمن إعلان المبادئ ربط مراحل تنفيذ المشروع بالتوصل إلى اتفاق فني وقانوني نهائي وإتمام صياغته وتوقيعه؟ لم يتضمن الإعلان - النص، صراحة، آلية مُلزمة لفض المنازعات. وتضمن فقط التفاوض بين وفود الأطراف الثلاثة، فإن لم تتفق يُرفع الخلاف إلى قادة الدول الثلاث، وإن استمر الخلاف يمكن اللجوء إلى وساطة طرفٍ تتفق عليه الأطراف الثلاثة. ومعنى ذلك أنّه في حال اختلاف الأطراف الثلاثة على أيّ مسألة، ثم العجز عن حلّها حتى على مستوى القيادات، يمكنها أن تلجأ إلى وسيط، شريطة أن تتفق (هذه الدول نفسها التي هي على خلاف أصلاً) على تحديد هذا الوسيط!

استناداً إلى توقيع الإعلان، مضت إثيوبيا في تنفيذ المشروع، بينما استمرّت عملية التفاوض على حالها من دون أيّ نتائج أو إشارات إلى قرب الاتفاق. فلماذا كان الاستمرار في التفاوض بعد توقيع الإعلان الكارثي، ست سنوات؟! في منتصف هذه المدة، أي بعد ثلاث سنوات من الإعلان، تهرّبت إثيوبيا من توقيع مسودة الاتفاق التي أعدتها الولايات المتحدة. ألم يكن ذلك الموقف كاشفاً وفاضحاً وكافياً لقطع مسار التفاوض العبثي، وإعادة النظر في طريقة إدارة الأزمة؟ ألم يكن ذلك كافياً لأن يحثّ القاهرة، بل يستوجب منها الانسحاب من إعلان المبادئ الذي أُسيء إعداده من جانب، وأُسيء استغلاله من الجانب الآخر؟ إنّه بحكم التعريف مجرّد «إعلان مبادئ» أي ليس اتفاقاً نهائياً، وإنّما فقط وثيقة تسجّل فيها المواقف والنيات وتوضح القواعد العامة، فإن لم يلتزم بها طرف، لا حرج على الأطراف الأخرى في التخلي عن تلك الوثيقة المبدئية... ويبقى السؤال الأهم لمصر والسودان: أمامكم خياران؛ الاتفاق النهائي أو الحرب، فماذا أنتم فاعلون؟

بعد كلّ ما سبق من أخطاء غير مُبرّرة، ليست الكارثة في أيّ من الخيارين، وإنّما في الهروب منهما. سواء باتفاقٍ جزئي أو بوثيقةٍ أخرى مرحلية لا تحمل من صفات الاتفاق سوى الاسم، فلا تؤمّن حقوقاً، ولا تضمن التزاماً.

# بين تفاؤل الليبيين والخوف من الفشل

**أبو القاسم علي الربو**

أبدى الليبيون تفاؤلاً عقب اتفاق جميع الفرقاء على سلطةٍ انتقاليةٍ واحدة، جمعت مختلف الأطياف، ومثلت الأقاليم الجغرافية الثلاثة، يرأس حكومتها عبد الحميد الدبيبة، ويرأس مجلسها الرئاسي محمد المنفي. رفع التفاؤل سقف الطموحات، ولا سيما بعدما نجحت الحكومة في الحصول على موافقة مجلس النواب، التي اعتُبرت خطوة مهمة على طريق توحيد البلاد وإنهاء الصراع السياسي والعسكري الذي دفع الليبيون وحدهم أثمانه، من قتل ودمار وتهجير، إلى الدرجة التي قلما نجت عائلة في البلاد من آثاره السلبية، في خطوة يؤمل أن تقود إلى عقد انتخابات برلمانية ورئاسية في نهاية العام الحالي، وخصوصاً أنّ كل المواقف والتصريحات الدولية تصرّ على ضرورة إنجاز هذا الاستحقاق في موعده المحدد.

ومما زاد في تفاؤل الليبيين، عدم معارضة اللواء المتقاعد المتمرد، خليفة حفتر، والموالين له، لهذه الحكومة في بداية تشكيلها، وهو الذي عوّدهم خوض مغامرات غير محسوبة، من خلال رفضه أيّ مقترح أو حل سياسي، لا يكون هو مخرجه، بل بطله الأوحد. وقد أجبرته على الموافقة قوى إقليمية ودولية، مقابل اختياره بعض الوزراء من خلال رئيس البرلمان، عقيلة صالح، الذي يبدو أنّه تحرر من تبعيته لحفتر، ولم يعد على وفاق تام معه.

آمال كبيرة عقدها الليبيون على هذه الخطوة، ورأوا فيها بداية النهاية لكلّ الأزمات التي يعيشونها، وأنّ بداية الاستقرار قد لاحت من خلال هذا الاتفاق، إلّا أنّ ذلك لم يرُق حفتر ومناصريه، فهو لا يرضى إلّا بتصدره المشهد، حتى إن كان على حساب ما بقي من الوطن، فنجاح حكومة الوحدة الوطنية سيعني بقاءه في الظل، والاستغناء عن خدماته الجليلة! وهي المتمثلة بإذكاء نار العداوة والحروب والاقتتال بين الأشقاء، ولعبه الدور الرئيس في زيادة الفجوة بين مكونات النسيج الاجتماعي الليبي، لتزداد صعوبة ردمها في كلّ مرحلةٍ. لم ترُقه حالة الاستقرار والأمل الذي يعيشه الليبيون في الخروج من الإحباط واليأس الذي لازمهم سنوات، فأوعز إلى بعض مناصريه والتابعين له في مطار بنينا في بنغازي بمنع هبوط طائرة الفريق الأمني والإداري التابع لرئيس الحكومة التي كانت تقلّهم للتمهيد لعقد اجتماع الحكومة في بنغازي.

ثم التزم الناطق الرسمي والجهات التابعة لحفتر الصمت، إلّا أنّ ارتفاع الأصوات المنددة بهذا التصرف، ومن وسط بنغازي التي يحكمها بقوة المليشيات (القبلية والمؤدلجة)، جعله يسرّب بعض المبررات إلى بعض وسائل الإعلام التابعة له، مدّعياً أنّ من قام بهذا العمل أفراد لا يخضعون لسيطرته. وقد أضحك هذا التبرير الليبيين لسذاجته، لأنّهم يعرفون جيداً أنّ بنغازي بالكامل تحت سيطرة الرجمة (مقر إقامة حفتر)، فما بالك بأهم مرفق داخل المدينة، وهو مطار بنينا؟ وقد تناقضت هذه الأقوال مع تصريحات مدير أمن المطار، المقرّب من حفتر، أنّ سبب المنع يعود إلى أنّ الطائرة كانت تقل 87 عنصراً من الكتائب المسلحة في طرابلس، رفضت الكشف عن وثائقها الثبوتية وأنّ «الوفد طالب أيضاً بتسلّم صالة كبار الزوار في المطار للتمركز فيها بأسلحتهم، واستقبال وفد الحكومة الذي سيأتي لاحقاً، وقوبل طلبهم بالرفض». تخبّط وتناقض في تصريحات، اختتمها أحمد المسماري، الناطق باسم قوات حفتر، رحب فيها بعقد حكومة الوحدة الوطنية في بنغازي، شرط عدم نقل أيّ عناصر أمنية من مدن أخرى، موضحاً استعداد قواته التام «لاستقبال الوفود الرفيعة وضمان أمنها وسلامتها على أعلى مستوى».

ومن ناحية أخرى، سبق منع طائرة وفد الحكومة من الهبوط في بنغازي، خروج مجموعات محسوبة على حفتر إلى ساحة في وسط بنغازي، وأحرقوا صور رئيس حكومة الوحدة، عبد الحميد الدبيبة، متهمين إياه بالتحالف مع الإخوان المسلمين وتركيا، وهي التهمة التي أصبحت مدعاة لسخرية الليبيين وسأمهم سماعها، وأيقنوا أنّها ليست سوى ذريعة لعرقلة أيّ تقارب بين الشرق والغرب. في كلّ حال، ليست هذه المعضلة الوحيدة التي واجهت الحكومة، فعلى الرغم من مزاولتها أعمالها رسمياً منذ نحو شهرين، ما زالت عاجزة عن تحقيق الحدّ الأدنى من طموحات المواطن، وما زال رئيسها يواجه تحدّي الوفاء بوعوده التي التزمها أمام لجنة الـ75 وأمام البرلمان، فعدد الوفيات نتيجة الإصابة بفيروس كورونا في تزايد ملحوظ، في غياب استراتيجية واضحة من الحكومة للحدّ من انتشار هذا الوباء، والتي اكتفت بحلّ اللجنة السابقة المكلفة (اتخاذ إجراءات مجابهة وضع خطر انتشار هذه الجائحة) والمشكّلة بقرار المجلس الرئاسي السابق، وتكليف لجنة أخرى، ما زالت تعاني من شحّ الإمكانات المادية لمزاولة أعمالها، على الرغم من وصول اللقاح الروسي «سبوتنيك - في» إلى طرابلس، والبدء الفعلي بتلقيح المواطنين المستهدفين.

كذلك، ما زالت المشكلات اليومية التي تواجه المواطن على حالها، من شحّ للسيولة، إلى غلاء فاحش للأسعار، إلى تأخر في سداد الرواتب، إلى المشكلات التي تواجه قطاع الصحة، والتي جعلته عاجزاً عن توفير الأدوية البسيطة، فضلاً عن التي يتناولها مرضى السرطان وأصحاب الأمراض المزمنة، وتصل إلى أضعاف سعرها في حال توافرها في العيادات الخاصة، وما زال المواطن متسلحاً بالصبر، وانتظار ما سيحمله اليوم الثاني، يكابد لتأمين قوت يومه، يفاضل في أولوياته، يتصرف بمدّخراته (إن وجدت) من أجل ضروريات عجز عن توفيرها، في وقتٍ تشكّل فيه الحكومة لجنة لمناقشة رفع الدعم عن الوقود، وعن سلع مدعومة، بدواعي محاربة التهريب، الذي إذا ما جرت الموافقة عليه، سيزيد من معاناة المواطن، وستحلّق الأسعار إلى أضعاف ما هي عليه الآن، في ظلّ ثبات الرواتب، وتواصل تدهور الوضع الاقتصادي.

وجدير بالذكر أنّ الحكومة التي نجحت في انتزاع موافقة مجلس النواب على تشكيلها، ما زالت عاجزة عن إقناعه باعتماد الميزانية المقترحة، إذ قرّر المجلس إعادتها للتعديل، موجّهاً انتقاداتٍ كثيرةٍ إلى بنودها، فقد أوردت اللجنة التي كُلفت دراستها نقاطاً حالت دون اعتمادها، ولخّصت في عدم وضع الأهداف على شكل برامج ومشاريع واضحة، بالإضافة إلى أنّ إنفاق ميزانية تصل إلى نحو مائة مليار دينار ليبي (21,6 مليار دولار)، خلال أقل من سنة، سيكون أثره سلبياً على الاقتصاد الوطني، وسيكون أحد أبواب الفساد (بحسب تقرير اللجنة)، موصية بتقليص الميزانية إلى 78 ملياراً، علماً أنّ الحكومة ما زالت تؤدّي أعمالها من دون اعتماد للميزانية، وما زالت معتمدة على بند الطوارئ الذي استحدثته حكومة فايز السراج، للحدّ من سيطرة المصرف المركزي والرقابة على أوجه الصرف، الذي أدّى إلى التوسع في الإنفاق العام، والصرف منه في أمور ليست مستعجلة، ولا تتسم بالطارئ الذي نص عليه القانون المالي للدولة.

> أدّت المحاصصة على أساس المناطق والأقاليم الجغرافية واعتمادها آلية لاختيار الوزراء إلى عرقلة اختيار الوكلاء العامين ومن سيتولون المناصب العليا الشاغرة
>
> تحدّيات جمة تزرع جسراً من الألغام أمام حكومة الوحدة الوطنية، يجعلها في اختبار حقيقي بشأن قدرتها على اجتياز هذه التحدّيات

معضلةٌ أخرى ما زالت تواجه حكومة الوحدة الوطنية، هي اعتماد فكرة المحاصصة على أساس المناطق والأقاليم الجغرافية واعتمادها آلية لاختيار الوزراء، وأدّت إلى عرقلة اختيار الوكلاء العامين ومن سيتولون المناصب العليا الشاغرة، بسبب اعتمادها الأسلوب نفسه. فعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لها، لجهة جعل المناصب السياسية والسيادية إرثاً لمنطقة معينة دون أخرى، بالإضافة إلى خطورتها في نسف معنى دولة المؤسسات، لأنّها تعتمد على ترضية أبناء الأقاليم على حساب المصلحة العليا للبلاد، فإنّ اضطرار الدبيبة إلى الاعتماد عليها واعترافه بأنّها «فرضت نفسها» أدّى إلى شرعنة هذه الآلية، واعتبارها الأساس الذي سيعتمد في اختيار المناصب السيادية الأخرى، التي يُخشى من أن تصبح أساساً يفرض نفسه في كلّ الاختيارات، بما فيها الإدارات الوسطى في المؤسسات الحكومية المختلفة، في مجتمع لا يمكن إغفال طبيعته القبلية وتقديمها على كلّ المعايير الأخرى.

تحدّيات جمة تزرع جسراً من الألغام أمام حكومة الوحدة الوطنية، يجعلها في اختبار حقيقي بشأن قدرتها على اجتياز هذه التحدّيات، والتغلب على هذه المصاعب، ومواجهة الملفات التي ظنت أنّ تجاهلها قد يساهم في تحييدها، وإن إلى حين. وفي مقدمة هذه الملفات توحيد المؤسسة العسكرية، ومناقشة وضع حفتر ومليشياته، بالإضافة إلى ملف المرتزقة الذين يعدّ ترحيلهم مطلباً ملحّاً، وإنّ الحديث عنهم تحدٍّ بارز يواجه الحكومة، لارتباطهم بدول مؤثرة بالشأن الليبي، بالإضافة إلى الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية التي تنعكس على حياة المواطن، وتخفّف من معاناته.

(كاتب ليبي)

# السعودية وإيران نحو «تهدئة إقليمية»؟

**أمجد أحمد جبريل**

على الرغم من أن مقابلة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، التي بثّها التلفزيون الرسمي 27 الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، موجّهة إلى الداخل السعودي أساساً، بغية التأكيد على نجاح الأمير الشاب في تحقيق كثير من أهداف «رؤية 2030»، فقد انطوت تصريحاته على ثلاث رسائل خارجية مهمة، تخص علاقة الرياض مع الولايات المتحدة وإيران واليمن. والأرجح أن المقابلة تعطي مؤشّراً على احتمال ميل السعودية، آنياً، إلى «التهدئة الشكلية الإقليمية»، على نحو يختلف (خطابياً أو لفظياً على الأقل)، عن سياسة الرياض، منذ استلام محمد بن سلمان ولاية العهد في يونيو/ حزيران 2017، وإن كانت هذه «التهدئة المؤقتة» لا ترقى إلى حد تغيير توجّه السياسة الخارجية (Foreign Policy Orientation)، الذي يبقى توجّهاً غربياً عموماً؛ إذ تراهن الرياض أساساً على استمرارية الدعم الأميركي لها، مع رغبةٍ خجولةٍ في «الانفتاح الإقليمي المحدود»، عساها تجد حلولاً للتهديدات المتصاعدة لأمنها. .. وفي إطار تقويم احتمال انحياز الرياض إلى «التهدئة الإقليمية»، ثمّة ثلاثة عوامل متداخلة، تؤثّر على صانع القرار السعودي، وعلى فرص تحقيق «انفراجة إقليمية» وحدودها.

يتعلق العامل الأول بالتداعيات الأوليّة لسياسات الرئيس الأميركي، جو بايدن، الشرق أوسطية، التي تختلف في خطابها على الأقل، مع سياسات سلفه دونالد ترامب. بعد مرور أكثر من مائة يوم من رئاسة بايدن النشيطة، وتركيزه على الدبلوماسية، وتبنّيه مقاربة تسعى إلى التوازن بين القيم/ المبادئ (الرؤية المثالية)، والمصالح/ الأمن القومي الأميركي (الرؤية الواقعية)، فإن سياساته في الشرق الأوسط تبدو أقرب إلى الواقعية البراغماتية، خصوصاً في أربعة ملفات: تجاهل تأثير ملف اغتيال الصحافي، جمال خاشقجي، على العلاقات الأميركية السعودية. والانخراط الدبلوماسي مع طهران، بغية إعادتها إلى المسار التفاوضي في ما يخص ملفها النووي، ومنعها من زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم. وتنشيط الآلة الدبلوماسية الأميركية في عدة أماكن، ومنها اليمن، سيما مع اشتداد المعارك على جبهة مأرب، كما يتضح من جولة الوفد الأميركي، المكوّن من مسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي، على كل من الإمارات والأردن ومصر والسعودية، فضلاً عن جولة المبعوث الأميركي الخاص للقرن الأفريقي، جيفري فيلتمان، على مصر والسودان وإريتريا وإثيوبيا، لبحث تسوية سلمية لعدد من القضايا، ومنها ملف سد النهضة والتوتر الحدودي بين السودان وإثيوبيا. وبداية انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، مع تعزيز الدبلوماسية الإقليمية للحد من أية تداعيات سلبية قد تتيح فرصة في ذلك البلد لكل من روسيا والصين وإيران.

تنفست الرياض الصعداء بعد نشر الإدارة الأميركية تقرير الاستخبارات عن جريمة اغتيال خاشقجي، ثم اتصال الرئيس بايدن بالملك سلمان بن عبد العزيز. وعلى الرغم من تصريحات مسؤولين في إدارة بايدن عن «إعادة ضبط العلاقة» مع السعودية، وفرض وزارتي الخارجية والمالية الأميركيتيْن عقوبات على 76 مسؤولاً سعودياً، بينهم متورّطون في اغتيال خاشقجي، وآخرون بسبب تهديدهم معارضين سعوديين في الخارج، فإن واشنطن لا تزال تُقدّم مصالحها الجيوستراتيجية مع الرياض، حتى لو أعطى الخطاب الدبلوماسي الأميركي أهميةً «رمزية» لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ إذ تبدو قضية خاشقجي كأنّها «مستثناة» من هذا الخطاب، أقله حتى الآن.

وليست مصادفة أن يتحدث محمد بن سلمان، بعد ذلك، عن التوافق السعودي مع إدارة بايدن بنسبة 90%، وتاريخ «الشراكة الاستراتيجية» بين البلدين الممتدة منذ 80 عاماً، ورفض الرياض أي ضغوط في شأنها الداخلي، وإسهابه في الحديث عن ميثاق الأمم المتحدة وسيادة الدول .. إلخ، الأمر الذي رحّبت به موسكو على لسان الناطق باسم الرئاسة الروسية، ديمتري بيسكوف، الذي أعلن تأييد بلاده «هذا النهج بشكل كامل». واللافت أن ذلك كله حدث بالتزامن مع تنشيط الدبلوماسية السعودية، وقيام وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان بزيارتين إلى الدوحة ومسقط، وتوجيه دعوتين لقادة البلدين لزيارة المملكة، فضلاً عن انخراط الرياض في الجهود الدبلوماسية الأميركية والأممية، الجارية في عُمان، لتحريك الحل في اليمن، عبر إعطاء أولوية للملف الإنساني، ثم السياسي عبر الضغط لوقف هجوم الحوثيين على محافظة مأرب.

يتعلق العامل الثاني في احتمالات «التهدئة الإقليمية» برغبة إيران في تشجيع إدارة بايدن على تسريع رفع العقوبات الصارمة التي فرضتها إدارة ترامب على إيران، خصوصاً في قطاعات النفط والبتروكيماويات والبنوك والمصارف، ناهيك عن تصنيف واشنطن الحرس الثوري الإيراني «منظمة إرهابية». بعبارة أخرى، تسعى إيران، مدعومة من روسيا، وبوساطة أوروبية، إلى وضع مسار مفاوضات إحياء الاتفاق النووي في فيينا على طريق الإنجاز السريع، بهدف التغلب على عوامل التعطيل القادمة من جهتين؛ إحداهما سياسات إسرائيل في تضخيم «الخطر النووي الإيراني»، واحتمال نجاحها في التأثير على إبطاء مسألة عودة واشنطن إلى الاتفاق، كما يتضح من تصريح بايدن بعد لقائه رئيس الموساد الإسرائيلي، يوسي كوهين، في 30 إبريل/ نيسان، بأن «أمام الولايات المتحدة طريقاً طويلاً لتقطعه في المحادثات مع إيران، قبل أن توافق على العودة إلى الامتثال الكامل للاتفاق النووي».

أما عامل التعطيل الآخر، فيأتي من ضغوط المشرّعين الجمهوريين، مثل السيناتور ليندسي غراهام الذي يحذّر من تأثير عودة واشنطن إلى الاتفاق مع إيران على زعزعة استقرار الشرق الأوسط، وبعض الديمقراطيين، مثل السيناتور كريس مورفي، الذي يؤيد مساعي بايدن، شريطة إصرار واشنطن على توقيع اتفاق يشمل وقف الدعم الإيراني الجماعات الإرهابية، وملف إيران في مجال حقوق الإنسان، وبرنامجها الصاروخي البالستي.

على صعيد آخر، تشهد السياسة الإيرانية نشاطا محموماً، لتخفيض مستويات التوتر في الخليج واليمن، كما يتضح من عدة مؤشرات: زيارات وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، العراق وقطر، ثم سلطنة عُمان. فضلاً عما نقلته صحيفة فايننشال تايمز في 18 الشهر الماضي (إبريل/ نيسان) عن مسؤولين عراقيين عن جولة مباحثات سعودية - إيرانية عُقدت على مستوى أمني بوساطة عراقية في بغداد، إضافة إلى ما أوردته صحيفة نيويورك تايمز في 1 مايو/ أيار الجاري، عن سعي إيران والسعودية إلى عقد جولة ثانية من المباحثات غير المعلنة بينهما في بغداد. وكذلك تصريحات الرئيس العراقي، برهم صالح، إن بلاده استضافت أكثر من جولة حوار بين السعودية وإيران في الفترة الماضية، ثم اعتراف وزارة الخارجية السعودية بذلك، على لسان مدير إدارة تخطيط السياسات فيها، السفير رائد قرملي.

> تشهد السياسة الإيرانية نشاطاً محموماً، لتخفيض مستويات التوتر في الخليج واليمن، كما يتضح من عدة مؤشرات
>
> تصوّر حلول سريعة لمشكلات العلاقات مع السعودية يبدو غير واقعي

وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيرانية، فإن تصوّر حلول سريعة لمشكلات العلاقات مع السعودية يبدو غير واقعي، ويبقى مرهوناً بسرعة تقدّم مفاوضات فيينا، ورفع العقوبات عن إيران، وإمكانية ممارسة طهران ضغوطاً حقيقية على حليفها الحوثي في اليمن، للتجاوب مع مساعي تهدئة الصراع، ما يعني في المحصلة نجاحاً إيرانياً جديداً في توظيف ورقة ضغط فعّالة على صانع القرار السعودي.

يتعلق العامل الثالث المؤثّر على انحياز الرياض نحو «التهدئة الإقليمية» بالاعتبارات السعودية الداخلية؛ إذ ربما تكون تصريحات بن سلمان «الإيجابية» عن إيران والحوثيين من طبيعة «تكيفية/ مؤقتة»، تهدف إلى تخفيف الضغوط الخارجية، وإعادة تركيز الأنظار على إنجازات رؤية 2030، ومشروعاتها المختلفة، على الرغم من الإخفاق في إنهاء الاعتماد على النفط، والذي كان من المقرّر أن يتحقق في عام 2020، ناهيك عن فرض ضرائب جديدة في السعودية، وإيقاف كثير من أوجه دعم الدولة للمواطنين، وارتفاع معدّلات البطالة قبل جائحة كورونا وبعدها.

يتوقف حدوث «تحولات جذرية» في السياسات السعودية الإقليمية، ومن بينها الانحياز إلى «تهدئة إقليمية/ تسويات شاملة»، على عاملين؛ اتضاح المحصلة النهائية لسياسات إدارة بايدن في الشرق الأوسط، ومدى قدرتها على حل التعقيدات في تداخل الملفات والصراعات الإقليمية، سيما التي تنخرط فيها إيران في العراق واليمن. و«التجاوب السعودي» مع كل من باكستان وتركيا وتعزيز التعاون الاقتصادي معهما، كما تكشف عنه زيارة رئيس الوزراء الباكستاني، عمران خان، السعودية، واتفاق البلدين على إنشاء مجلس للتنسيق الأعلى بينهما. وزيارة وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، المملكة بعد إبداء أنقرة رغبتها في تحسين العلاقات مع الرياض، عبر تصريح المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، بشأن احترام بلاده قرارات المحكمة السعودية في قضية اغتيال خاشقجي، فضلاً عن اتصال الرئيس إردوغان بالعاهل السعودي في 4 مايو/ أيار الجاري، واتفاقهما على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين البلدين.

يبقى القول إن «التهدئة الإقليمية» بين السعودية وإيران، وتعزيز مسار المصالحة الخليجية، والانفتاح السعودي على العراق، وكذا التقارب التركي المصري، سيكون لها جميعاً انعكاسات إيجابية على دول الشرق الأوسط، وقد تفتح أبواب حواراتٍ ووساطاتٍ إقليمية لتوفير حلول ومخارج إقليمية للصراعات في اليمن وليبيا، سيما إذا لم تنجح سياسات إدارة بايدن في هذه المهمة الصعبة، بسبب انشغالاتها بمواجهة تداعيات جائحة كورونا داخلياً، والتصدّي للمنافسيْن، الصيني والروسي، خارجياً.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads